وهي المسيئة والبهيمة فلا حد فيه وبالتاسع وطئ شبهة الطريق
والغاصب والمحلل الزوج جارية بيت المال فيجب بوطئها لانه لا يستحق
الا عفافه فيه وانما استحق النفقة ثم هو بالنسبة التي تقسم الحد
بقوله على ضربين محصن وهو من استكمل الشروط الآتية وغير
محصن وهو من لم يستكملها فالمحصن والمحصنة كل منهما حده
الرجم حتى يموت بالاجماع وتظافر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية
وقرني شاة والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة وهذه
نسخ لفظها وبقي حكمها وكانت هذه الاية في الاحزاب كما قاله
الزمخشري في تفسيره ولو زنا قبل احصانه ولم يحد ثم زنا بعده
جلد ثم رجم على الاصح في الروضة في اللعان وارسل فيها في باب
قاطع الطريق وجهين صحح من غير تصريح بترجيح وصحح في المهمات
ان الراجح ما صححاه في اللعان وهو المصحح في التنبيه ايضا وبنيت
عليه في شرحه واقره عليه النووي وغير المحصن ذكرا كان
او انثى اذا كان حر احده مائة جلدة لآية الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اي ولا فلو فرق اطراف ثم
يرث الا لم يضر والا فان كان خمسين لم يضر وان كان دون ذلك
ضر وعلل بان للخمسين حد الرقيق وسمي جلد الوصول الى الجلد

تنبيه

وتغريب عام لرواية مسلم بذلك تنبيه افهم عطف التغريب
بالواو انه لا يشترط الترتيب بينهما فلو قدم التغريب على الجلد
جاز كما صرح به في الروضة واصلها وافهم لفظ التغريب انه لا بد
من تغريب الامام او نائبه تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة
ثم عاد لم يكف وهو الصحيح لان المقصود التنكيل ولم يحصل
وانما القاضي ابو الطيب والوجه الثاني من خروجه من بلد الزنا
ولو اراد عبد المحدود انقضاء العام ولا بينة صدق لانه من حقوق
الله تعالى ويحلف ندبا قال الماوردي وينبغي للامام ان يثبت
في ديوانه اول زمان التغريب ويغرب من بلد الزنا الى مسافة
القصر لان ما دونها في حكم الحضر لتواصل الاخبار فيها اليه
ولان المقصود ايحاشه بالبعد عن الاهل والوطن فافوقها
ان رآه الامام لان عمر غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعليا
الى البصرة وليكن تغريبه الى بلد معين فلا يرسله الامام ارسالا
فاذا عين الامام له جهة فليس للمغرب ان يختار غيرها لان ذلك
يفوق بالزجر ومعاملة لم ينقيض قصده بتنبيه لو غرب
الى بلد معين فله بمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهان اصحهما